التعليم الديني في لبنان: إصلاح أم إعادة صياغة؟[١]

جورج ن. نحّاس

مدخل

١ – لمحة تاريخيّة سريعة

موضوع التعليم الديني في لبنان موضوع مرتبط بمقاربة إشكاليّة التعليم في لبنان بشكل عام. فمراعاة أحكام الدستور بحفظ حقوق الطوائف بتأمين التعليم في مدارس خاصّة فتحت المجال أمام وجود نظامين تربويين: الأول هو النظام الرسميّ المعمول به في المدارس الرسميّة والثاني هو نظام مفتوح نسبيًا تتأقلم معه المدارس الخاصّة بطرق مختلفة.

ينطبق هذا الأمر أيضًا، وربما خاصّة، على التعليم الدينيّ. لكن، ومن أجل اختصار هذا العرض التاريخيّ سأذكر فقط محطتين.

أ – قبل المناهج الجديدة

المحطّة الأولى هي قبل صدور المناهج الجديدة سنة ١٩٩٦. كانت الطوائف تؤمّن التعليم الديني في المدارس الرسميّة وفق مناهج ومقاربات تقرّرها هي. أما التعليم الديني في المدارس الخاصّة فكان حرًّا وغير مقيّد بأي شرط من الشروط.

ب – بعد المناهج الجديدة

تمثّلت المحطّة الثانية بصدور البرامج الجديدة دون ذكر للتعليم الدينيّ في متنها. لكن، وبعد إلحاح الطوائف، أصدر مجلس الوزراء قرارًا يعيد التعليم الديني شرط أن يتمّ اعتماد كتاب موحّد، كُلِّف المركز التربويّ بوضعه بمؤازرة خبراء وممثلين عن الطوائف. لم يوافق ممثلو الطوائف على المقاربة، وبعد مراجعة مجلس الوزراء، عدّل هذا الأخير قراره، وأوصى باعتماد كتابين (واحد للمسيحيين، وآخر للمحمديين) على أن يعرّف كل من الكتابين بالديانة الأخرى في متنه، وذلك بمساهمة هذه الأخيرة. مرّة أخرى لم يوافق ممثلو الطوائف (باستثناء طائفة واحدة) وتوقّف العمل بالمشروع.

نحن اليوم في واقع، تتفرّد فيه المدارس الخاصّة بإعطاء التعليم الدينيّ (أو عدم إعطائه)،

---

[١] ألقيت هذه المحاضرة في مؤتمر *تداعيات الأزمة السوريّة على النظام السياسيّ في لبنان*، من تنظيم المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل، لبنان.

بينما لا يخضع التعليم الدينيّ في المدارس الرسميّة لأيّة قاعدة (وهو غير موجود قانونًا)، وذلك في غياب أيّ توجيه وطنيّ شامل.

٢ - الإشكاليّة الوطنيّة

كان من الطبيعيّ أن نعرض هذا الموضوع كنظام تربويّ وطنيّ إسوة بما يحري في عدد من بلدان العالم. لكننا نعيش في ظلّ ظروف محلّيّة وإقليميّة تجعل من موضوع مقاربة الشأن الدينيّ إشكاليّة وطنيّة ليس فقط بسبب النظام الطائفيّ القائم في لبنان بل أيضًا بسبب الجهل والتجهيل الذي يدخل البيوت اليوم مع تطوّر التقانات الحديثة.

من هنا أن طرح هذا الموضوع في ندوة كهذه ليس ترفًا فكريًا، بل هو حاجة ماسّة لنتلمّس مستقبل هذا الموضوع وانعكاساته على مواطن الغد. فأي تعليم نريد، ولأيّة تنشئة نطمح؟ كيف تتوزّع الأدوار ضمن الوطن الواحد، وكيف تتكامل؟ هل من خصوصيّة يمكن للبنان التعدّديّ أن ينقلها إلى العالم بشكل عام وإلى العالم العربيّ بشكل خاص؟

سأسعى للإجابة على هذه الأسئلة على أرضيّة تربويّة، لكن من خلال اعتماد رؤية واضحة للدين ولدوره في مجتمع تعدّديّ. وسأقترح بعض الأفكار العمليّة النابعة من كلّ هذه القناعات لتكون محور نقاش موضوعيّ يبني على تجارب الماضي في سبيل مستقبل أفضل.

هل من وحدة في الأفاهيم (concepts)؟

من الطبيعي أن تُبنى كل خطة عمليّة تترجم رؤية استراتيجيّة، على عدد من الأفاهيم التي تشكّل القاعدة المعرفيّة الجامعة. يأخذ هذا الموضوع أهميّة أكبر في مجال التخطيط التربويّ لأن الإنسان هو هدف الخطّة، وهو يختلف جوهريًا عن أي منتج آخر. لذلك، سأتوقف بسرعة عند أفاهيم ثلاثة: الإنسان، الدين، التعليم.

١ - أفهوم الإنسان

ليس الهدف هنا أن أدخل في نقاش فلسفيّ حول الإنسان. فالتيارات الفلسفيّة ناقشت هذا الموضوع من جوانب مختلفة. وأستعمل عن قصد تعبير "الأفهوم" لأشير إلى البُعْد المعرفي الذي يُتَرجم "بالفعل" (en – acte). فأشدّد على أن الإنسان، طالما هو يتحرّك "في جماعة" هو مفطور على "الاجتماعيّة". من هنا أن اعتماد رؤية حول الإنسان تصبح ضرورة قصوى، لا بد من التوافق عليها لنصل بعد ذلك إلى توضيح علاقة هذه الرؤية بالواقع.

ليس الإنسان مجرّد فرد يتمتّع باستقلاليّة وكينونة خاصة به وكأنه قائم بحدّ ذاته. لكنه

شخص أي أنه "فرد في تواصل"، وهذا التواصل جزء من شخصيته، ومن خصوصيّته كمخلوق له طاقة ذهنيّة تجعله قادرًا على التفكير، والتمييز، والدخول في حوار مع الآخرين، والوصول إلى استنتاجات تضمن تكامل مكوّناته الذهنيّة، والعاطفيّة، والخلقيّة.

يؤدّي هذا الأفهوم إلى اعتبار الإنسان (والفئة التي ينتمي إليها) جزأً من مجتمع متفاعل وتكامل، فينعكس عمليًا وحياتيًا على آليات التواصل والانفتاح في المجتمع. أيّ نوع من أنواع الفرديّة، هو قاتل للمجتمعات ولتطوّرها من وجهة نظر إنسانيّة شاملة. تقود الفرديّة حتمًا إلى التفرّد والفوقيّة، لذلك فالاختلاف في النظرة للإنسان (وللفئات المجتمعيّة على تنوعها) يلعب دورًا سلبيًا في المنحى التوافقيّ حول وحدة المجتمعات وتماسكها الداخليّ.

٢ - أفهوم الدين

الأفهوم الثاني الذي أود أن أتوقّف عنده هو أفهوم الدين. هنا أيضًا أقصد الوجه المعرفيّ ليس إلا. هل الدين إيديولوجيّة شموليّة لا يمكن أن تتواجد وتتحاور مع طروحات إناسيّة أخرى؟ إن كان الأمر كذلك يصبح الدين تنظيمًا فكريًا يأخذ من الماورائيّات حجّة ليفرض نفسه كمرجعيّة وحيدة ومطلقة، الأمر الذي لا يحترم أسس المكوّنات الإنسانيّة أي العقل، والحرّية، والتواصل.

أم علينا أن نعتبر الدين مجموعة فروض وعقائد تُخْرج الإنسان من الزمن الحاضر وتربطه، بتجريد جبريّ يعبر عن نفسه طقوسيًا، بما ينمّط الأفراد جاعلاً من هويّة كلّ منهم مجرد استنساخ لقالب غير خاضع للنقاش؟ إن كان الأمر كذلك، يكون الدين قد أعطى الأوليّة للشكل على حساب ما يمكن أن يعطي الإنسان مجال تحقيق ذاته باعتباره شخصًا له خصوصيته القادرة على التعبير عن نفسها من خلال غنى انتماءاته المتعددة.

أم أن الدين مجموعة من القناعات التي لا تنبع بالضرورة من العمليّات المنطقيّة، وتربط الإنسان بما يسمح له أن يحقق ذاته في المجتمع بطرق لا تخضع للإدراك الذهنيّ؟ إن كان الأمر كذلك، يكون الدين هذه المساحة الخاصّة التي تقبل الاختلاف، ولا تحدّ من طرق التعبير، وتعتمد مجموعة من المقاربات التي تشكل خصوصيته الإنسانيّة والمجتمعيّة.

٣ - أفهوم التعليم

انطلاقًا من هذه التساؤلات حول الإنسان والدين، يأخذ موضوع التعليم كلّ أبعاده، خاصة على الصعيد المعرفيّ. كيف نفهم موضوع التعليم وعلاقته بالإنسان، وماذا يعني ذلك في الواقع المعيوش؟

كلّنا يعلم أن واقع التعليم هو تلقينيّ بشكل عام حتى لو اعتمدت المقاربات الحديثة منحىً مختلفًا. لكن تبديل الواقع ليس بالأمر السهل خاصة في غياب "نظام تربويّ" لا يمتلك الرؤية النظريّة ولا الطاقة على ترجمتها، ومتابعة تنفيذها، وتقويم مخرجاتها (متى وُجِدت). ينسحب طبعًا هذا الأمر على ما يسمّى بالتعليم الديني، خاصة إذا ما استند هذا التعليم إلى رؤية للإنسان وللدين مشابهة لما ذكرت آنفًا. فيصبح التعليم مجرّد تفريغ في وعاء على أمل أن يصبح هذا الوعاء قادرًا على أن يردد ما أُفْرِغ فيه.

الخيار الثاني، وهو ما تسعى المدارس التربويّة الحديثة إلى تعميمه، هو استبدال التلقين بمبدأ التنشئة، فلا يتوجّه التعليم فقط إلى المخزون المعلوماتي، بل يتعهّد الإنسان بكامل طاقاته لينشئَه طاقة مجتمعيّة قادرة على أن تحقق نماءها في عمليّة جدليّة مع النمو المجتمعيّ.

هكذا تصبح عمليّة التعليم كأفهوم حالة تأهيل مستمرّ للإنسان ككائن حيّ، في مجتمع يتطوّر باستمرار، ويكون الدين أحد فضاءاته الداعية إلى الانفتاح، والحريّة، والمسؤوليّة في ظل مجموعة من القِيَم التي تشكّل ميّزاته الحضاريّة.

مشكلة في الأساس: النظرة للدين وللوطن

أشرت إلى موضوع الأفاهيم لأضيء على جذور المشكلة التي نعاني منها في لبنان، والتي تهدّد كلّ بلد عربيّ يسعى إلى تثبيت مبادئ التعايش ضمن الشعب الواحد، كما تهدد كلّ بلد في العالم يقع من حيث لا يدري في فخّ استقلاليّة الدين عن الدولة من دون النظر إلى ضرورة إيجاد أطر للتكامل والتناغم.

١ - التأرجح في الأفاهيم والإشكاليّة الناتجة عنه

برأيي أن التأرجح في الأفاهيم هو الذي أدى في لبنان إلى ما نحن عليه في موضوع التعليم الديني، وما ينتج عنه من تشنّجات نلحظها هنا أو هنالك. ينعكس هذا على ثلاثة أصعدة على الأقل:

أ – نظرة مختلفة لموقع الدين في المجتمع

هناك أولاً موقع الدين في المجتمع. فهل الدين هو الناظم الأساسيّ والوحيد للمجتمع؟ ماذا عن حرّيّة المعتقد؟ وماذا عن التعدّديّة؟ وماذا عن التطوّر الحضاريّ في المجتمعات الذي أوجَد مفاهيم جديدة للعلاقات الإنسانيّة وقِيَمًا جديدة عابرة للأديان؟ ماذا عن مستقبل ما نسمّيه اليوم "المجتمع المدنيّ" ودوره الجامع بين المؤمنين وغير المؤمنين؟ عدد من الأسئلة التي لا

بدّ وأن نواجهها بصلابة لنجيب على التساؤلات الأساسيّة لهذه المداخلة.

ب – نظرة ضبابيّة لمفهوم الوطن

الصعيد الثاني هو النظرة للوطن. هل من تناقض بين الانتماء للوطن من حيث هو سقف جامع أساسيّ والانتماء إلى دين معيّن؟ هل الانتماء إلى دين معيّن يعني بالضرورة التماهي مع الطائفة كمجموعة اجتماعيّة تتألّف من أتباعها من المؤمنين؟ هل من تراتبيّة في هذين الانتماءين يترتب عليها بالضرورة صراع هويّات؟ هذه ليست أسئلة فلسفيّة وجوديّة. هذه أسئلة واقعيّة وعمليّة عليها يترتب قيام وطن أو عدمه، وبمعنى آخر نقارب موضوع التنشئة الدينيّة من منظار وطنيّ أو من منظار طائفيّ.

ج – نظرة نفعيّة لموقع الدولة

أما الصعيد الثالث الذي ينتج عن الصعيدين الأوّل والثاني فهو صعيد التعاطي مع الدولة كناظمة لحياة المواطنين. فما إن تصبح الأولويّة للدين في التعاطي مع الشأنين المجتمعيّ والوطنيّ حتى تتحوّل الدولة إلى حَكَمٍ في مباراة نفوذ لا تنتهي بين الطوائف. فتتحوّل النظرة إلى الدولة من نظرة خدماتيّة يخدم فيها كلّ مواطن شريكه في المواطنة على مبدأ المساواة بالحقوق والواجبات، إلى نظرة نفعيّة يتحكّم فيها مبدأ المحاصصة. فهل هذا هو هدف التنشئة الدينيّة التي نطمح إليها؟

٢ - هذه إشكاليّة في الأساس وليست في الشكل

يتبين مما سبق أن التوافق على الأفاهيم ليس أمرًا شكليًا بل هو جوهر الإشكاليّة، وما الصُعُد التي ذكرت إلا المجالات التي يؤدّي عدم التوافق إلى خلاف عميق حيالها. فمنها ستنبع تدريجيًا الرؤية للوطن، واستراتيجيّات بناء الدولة، والتوجهّات التربويّة التي على أساسها سيُنْشأ المواطن.

تكمن أهمّية الموضوع هنا، في أن الرؤية لا بدّ وأن تكون شاملة. فالتنشئة هي عمليّة مستمرّة ولا بدّ من أن نؤسّس لمقوّمات ديمومتها فلا تنحصر لا في المدرسة، ولا في سن، ولا في قطاع معيّن.

إصلاح أم صياغة جديدة؟

بعد هذا العرض أسمح لنفسي بأن أجيب على السؤال المطروح عليّ في هذه المداخلة:

"هل يحتاج التعليم الديني في لبنان إلى اصلاح"؟ لكن، وحتى لا يكون الجواب مبتورًا، ونظريًا، سأسعى في الفقرات التي تلي أن أقترح للنقاش تصوّرًا مبدئيًا وعمليًا.

١ - هل الاصلاح ممكن؟

أعتقد أن إصلاح التعليم الديني في حالته الحاضرة غير ممكن. فالوضع القائم غير منظّم وليس له مرجعيّة قانونيّة كما سبق وقلت. من ناحية أخرى التعاطي مع التعليم الديني يبقى محصورًا في الشق المدرسيّ ما يساهم في الإعطاء عن التنشئة الدينيّة صورة مجتزأة. أخيرًا العودة إلى النظام الذي كان قائمًا قبل سنة ١٩٩٦، لا يمكن أن يؤمّن الحدّ الأدنى من المستلزمات الوطنيّة البعيدة المدى وذلك:

أ – لاختلاف الرؤية حول الأفاهيم الآنفة الذكر،

ب – لاختلاف الرؤية حول علاقة الطوائف بالدولة،

ج – لاختلاف الرؤية حول المواطنة بشكل عام.

لذلك أعتقد أن النظام القائم غير قابل للإصلاح لأسباب جوهريّة وليس لأسباب تقنية. فالموضوع لا يرتبط بالمناهج والأساتذة، بل برؤية توحّد الوطن (أيًا كان) حول قناعات "جمهوريّة" بالمعنى الفرنسيّ لهذا التعبير.

٢ - ماذا إذًا؟

لذلك من الطبيعي أن نسأل، وماذا إذًا؟ هل يُتْرك الأمر للمجهول مع ما يمكن أن يرافق ذلك من فرص مفتوحة للخطاب الذي يدعو للتطرّف؟ أم نفتّش عن ما يمكن أن يجمع كلّ أصحاب النوايا الحسنة ليعملوا سويًا لتأمين التنشئة الأفضل على مدى الوطن؟ في اعتقادي أن الخيارات المطروحة قليلة نسبيًا.

أ – الاستغناء عن رؤية وطنيّة للموضوع، وتجاهل أهميته

هناك من يطرح هذا الحل، معتبرًا أن الشأن الديني أمرٌ شخصي. لكن كلّ ما يحيط بنا من أحداث، وما يجري في أنحاء العلم من توترات لحجج دينيّة كلّها وقائع تُسائلُنا وتتحدى مواقف كنّا ندافع عنها بسبب احترام المساحات الشخصيّة. لكن لنا أن نسأل بواقعيّة عن ضرورة التفتيش عن منحى يرسم خارطة طريق جديدة.

ب – اعتماد تغييرات طفيفة في الشكل والإبقاء على نفس الروحيّة

سبق وذكرت وباستفاضة لماذا لا يمكن اعتماد هذا الخيار إذا ما نظرنا بموضوعيّة إلى ما توصّلنا إليه على الصعيد الوطنيّ في لبنان. ولا يبدو أن النظام المعتمد في سوريا، والذي يجعل

الدين مادة من المواد الخاضعة للامتحانات الرسميّة والتي تعتمد كتبًا وضعتها الطوائف (واحد للمسيحيين وآخر للمحمديين)، قد أدّى إلى نتيجة أفضل. من هنا، برأيي، أن الإصلاح الطفيف في الشكل لن يخدم ما نصبو إليه.

ج – صياغة جديدة لما يمكن أن يترجِم رؤية مستقبليّة

لذلك أعتقد أنّه علينا أن نفكر بطريقة خلاّقة لاستنباط مقاربة جديدة تخدم الإنسان والوطن ولا تسيء إلى الأديان بل تحترم خصوصيتها وتترك لها مجال التعبير عن هذه الأخيرة في أطر محدّدة. بمعنى آخر، هل يمكننا أن نضع نموذجًا يُحْتذى به، يؤمِّن هذا التوازن والتناغم على صعيد الأشخاص أوّلاً، وعلى صعيد المجموعات الدينيّة في الوطن الواحد ثانيًا؟ هذا تحدّ كبير، لكن لا خيار لنا، ولا بدّ لنا من مواجهته تحضيرًا لمستقبل أفضل للأجيال الصاعدة.

أيّة تنشئة، ولأيّ هدف؟

في ما يلي سأتوسّع قليلاً بطرح تصوّر لنموذج كهذا، مستندًا إلى كلّ المبادئ التي ذكرتها آنفًا، وعلى المعطيات التربويّة التي لا بدّ وأن ترافق جهدًا كهذا. وإني أعتبر أن طرح البدائل من قبلي هو جزء من جوابي على التساؤل المطروح.

١ - تبديل في المقاربة التربويّة

أبدأ بالشأن التربويّ، ليس لأنه الأسهل بل لأنّه، في هذا الإطار، ليس هو محط النقاش. بشكل عام، أقترح كخلفيّة تربويّة المنهجيّة الحديثة القائمة على مثلّث هو: النمائيّة (Developmental Approach)، والمعرفيّة(Cognitivism) ، والبنائيّة (Constructivism). وهذا يعني باختصار شديد:

أ – اعتماد التنشئة كبديل للتعليم بمعناه التلقيني،

ب – جعل الإنسان همّ التنشئة الأساسيّ فلا يتمّ التضحية به لحساب أي تفصيل تعليميّ تقني،

ج – وضع محاور واضحة للتنشئة المرجوّة تتطوّر تدريجيًا، ولها مخرجات محدّدة.

٢ - المهمّ هو هدف التنشئة

هذه الأسس النظريّة لمقاربة تربويّة متطوّرة تنعكس عمليًا، وفي مجال التنشئة الدينيّة، واستنادًا إلى ما سبق، على ما يلي:

أ – توضيح الرؤية الشاملة والموضوعيّة لما نتوقّع أن يكون الشخص الذي ننشئ،

من حيث مكوّناته الفكريّة، وطاقاته الذهنيّة العليا،

ب – توضيح الرؤية الشاملة والموضوعيّة لما نتوقّع أن يكون الشخص الذي ننشئ من حيث شخصيته وما يتطلّب نضوج هذه الشخصيّة من قبول واع لتعدّد انتماءاته الثقافيّة، والدينيّة، والوطنيّة، كعناصر مكوّنة ومتكاملة لهذه الشخصيّة،

ج – توضيح الرؤية الشاملة والموضوعيّة لما نتوقّع أن يكون الشخص الذي ننشئ، من حيث نضوجه العاطفيّ وقدرته على التأقلم مع كل جديد بموضوعيّة ووعي، بعيدًا عن ردّات الفعل الانفعاليّة.

برأيي أن الأمر يتطلّب العمل على خطيّن متوازيين يشكّلان معًا معالم الطريق التي سنتدرّج عليها تمامًا كما خطيّ سكّة الحديد اللذَيْن يتلازمان ولا يستقيم أحدهما دون الآخر. لذلك سأعرض لهذين الخطّين معتبرًا الأوّل مسؤوليّة وطنيّة، والثاني مسؤوليّة دينيّة خاصّة.

محاور التنشئة التي هي مسؤوليّة وطنيّة

عندما أقول أن هذا الخط هو مسؤوليّة وطنيّة أعني بذلك، أن الدولة تتعهّد بوضع برنامجه، ومخرجاته التعلّميّة، ومتابعة تنفيذه في النظام التعليميّ اللبناني الرسميّ منه والخاص. لن أدخل هنا طبعًا بأيّ تفصيل منهجيّ، لكنني سأقترح ما أعتبره توصيفًا مبدئيًا لمكوّنات هذا الخط، نظرًا لطابعه العام والجامع. كما أني لن أتطرّق هنا للتنظيم المنهجي لهذه المكوّنات، فهذا أمر، على أهميته، يمكن أن يترك لمرحلة لاحقة.

١ - التعريف بالدين

يعرّف هذا الجزء بالدين كأفهوم من دون الدخول في أيّ تفصيل يتعلّق بدين محدّد، أو بمذهب معيّن. إلى جانب تاريخيّة التديّن في تاريخ الإنسانيّة، وظهور الأديان هنا وثمّة، يمكن أن يشدّد هذا الجزء على ما يلي:

أ – اعتبار السعيِ الديني أمرًا شخصيًا بالدرجة الأولى، وهو مع كونه مكوّنًا ثقافيًا للشخص ولبعض مفاهيمه القِيميّة، إلا أنه لا يختصر الشخص، ولا يذوّبه في المجموعة الطائفيّة التي تدين بهذا المعتقد أو بذاك.

ب – اعتبار التعدّد الديني في الوطن جزءًا من الإرث الحضاريّ الجامع، وهو أمر تاريخيّ يمكن أن يساهم إيجابيًا في تطوّر الإنسانيّة.

ج – اعتبار التنوّع والاختلاف في مجال الانتماء الديني في بلد معيّن أمرًا صحّيًا يمكن

أن ينتج عنه تثاقف حضاري يساهم في انفتاح المجتمع على بعضه، وفي تواصله الإيجابيّ مع مجتمعات أخرى. علمًا أن الانتماء الدينيّ (أو عدمه) ليس إلزاميًا للأشخاص، إذا ما شئنا أن نراعيّ مبدأ حرّيّة المعتقد.

٢ - التعريف بالأديان

يعرّف هذا الجزء بالأديان بشكل عام وبالمسيحيّة والإسلام بشكل خاص، مع التركيز ليس على الخصوصيّة العقيديّة لكلّ منها، بل على نظرتها للألوهة بشكل عام، وعلى انعكاس ذلك على العلاقة بالإنسان والخليقة. يهدف هذا التعريف المتدرّج بالأديان إلى:

أ – اكتشاف مَواطِن التشابه والتكامل بين الأديان، بعيدًا عن كلّ نظرة قيميّة، بالتشديد على تقاطع رؤيتها، وأهميّة الأوجه العباديّة كسبل تقرّب من الله واكتشاف لأبعاد النفس الإنسانيّة.

ب – تلمّس الطرق المتنوّعة، القائمة في الأديان، والتي تسعى إلى هدف واحد، هو استلهام الألوهة إلى ما فيه خير الإنسان، ولا تلغي طرقًا أخرى بل تعترف بأهميّة هذا التعدّد وتستفيد منه.

ج – الاطلاع على الغنى الإنساني والحضاري الذي ساهم به كلّ من هذه الأديان، خاصة في مجال الفنون، وكيف تثاقفت على مدى العصور.

يكون هذا الجزء فرصة للمتعلّم ليتدرّب على الانفتاح، وعلى رفض الأفكار المسْبقة التي يمكن أن تأتيه من مصادر أخرى.

٣ - مقاربة مقارنة للنصوص الدينيّة

بموازاة الجزء السابق خاصة، يركّز هذا الجزء على مقارنة نصوص دينيّة صلاتيّة وفكريّة، تنتمي ليس فقط إلى التراث الإسلامي والمسيحي، بل أيضًا إلى تراثات أخرى (خاصة في الشرق الأقصى) ساهمت في بلورة حضارات هامة في تاريخ الإنسانيّة. هذا الجزء الذي يأخذ أهميّة متزايدة مع نضوج المتعلّمين، يهدف إلى:

أ – اكتشاف أوجه القربى في النصوص بالنسبة للمخزون التراكمي الإنساني، وكيف تعبّر هذه الأوجه عن تجلّيات في الديانات، رغم وجود أوجه مُظْلمة طغت هنا وهنالك لأسباب سياسيّة في أكثر الأحيان.

ب – التعرّف إلى تنوّع المصادر الإيمانيّة وطرق التعبير عنها في الدين الواحد، كدلالة على رحابة الأديان كرؤية عميقة لقبول التعدّد كمصدر غنى.

ج – الدخول التدريجي في معرفة مواقع الاختلاف في النصوص فيكون تقبّل التنوع جزءًا من التنشئة الدينيّة فلا نقع في التوليف المزيّف والتلفيقيّة.

يتمّم هذا الجزء عمليّة تأهيليّة تفحص الأمور بالاستناد إلى مصادر ثابتة، وليس فقط إلى روايات تأتي من أدب شعبيّ يشوّه صورة الآخر ويدعو إلى اعتباره عدوًّا بسبب خلفيّات لا علاقة لها بالدين.

٤ - علاقة الإيمان بالفكر

يسعى هذا الجزء، خاصّة في الصفوف المتقدّمة وفي برامج موجّهة للكبار (في الجامعات بنوع خاص)، إلى بحث موضوع علاقة الإيمان بالعقل. لا يعتمد هذا الجزء المقاربة الفلسفيّة إلا في مرحلة متقدّمة، لكن تتم معالجة الموضوع عمليًا، بالإضاءة على دور الفكر في قراءة النصوص الدينيّة وفهمها، على ضوء المعطى الإيمانيّ الذي لا يخضع للتحليل. يهدف هذا الجزء إذًا إلى:

أ – اكتشاف العلاقة بين الدين والفكر كفضائَيْن متكاملَيْن لكلّ منهما دوره في تنشئة الإنسان على الموضوعيّة العلميّة، باستعمال قدراته التحليليّة، والتوليفيّة، والتواصليّة.

ب – التأكيد على الحريّة كعنصر أساسيّ في تنشئة الإنسان، وعلى علاقتها بالإيمان وبنماء الأشخاص، فتدعم الحرّيّة الانتماء الدينيّ بتسليطها الضوء على القرار الشخصيّ الذي هو مكوّنة من مكوّنات هذا الانتماء الأساسيّة.

ج – إحلال الفكر النقدي مكان الفكر الانتقاديّ، كسبيل لدعم الوعي الموضوعيّ في التعاطي مع الشأن الديني، بالتمييز بين ما هو للإيمان، وما هو للشكل في التعاطي مع الأبعاد الدينيّة.

٥ - علاقة الإيمان بالعلم

أخيرًا وليس آخرًا، يأتي هذا الجزء ليتمّم الجزء السابق بالتفتيش عن التناغم بين ما هو للعلم، وما هو للإيمان. فمن المهمّ، من أجل تنشئة سليمة، أن يُدْرِك الإنسان أن العلم ليس مطلقًا، ولا يفسّر كلّ شيء، وأن البُعْد الإيمانيّ الصرف لا يخضع للتحليل العلميّ. لذلك، ننمي الإنسان على القبول بوجود طرق مختلفة للإدراك يوظفّها لما هو أفضل. لذلك يهدف هذا الجزء إلى:

أ – تسليط الضوء على أن الانتاجيّة العلميّة تنبع من المؤهلات الإنسانيّة كهبة خاصّة لهذا المخلوق دون غيره من المخلوقات. لذلك تحترم الأديان هذه الموهبة ونتائجها،

وتتعامل معها بموضوعيّة تامة.

ب – اعتبار النتاج العلمي خدمة مُقَدّمة من قبل العلماء للإنسان وللخليقة ككل. لذلك ننشئ الأشخاص على احترام العلم، وعلى السعي للانخراط فيه كجزء من رؤية الدين لما فيه خير الإنسانيّة.

محاور التنشئة التي هي مسؤوليّة دينيّة خاصّة

يتعلّق الخط الثاني من اقتراحي بما يمكن أن تكون عليه التنشئة الدينيّة الخاصة التي تشرف عليها الساطات الدينيّة، وتنظّمها وفق أساليب تعتمدها هي وتعتبرها الأفضل. في رأيي، يطال هذا الخط:

١ - التعريف بالخصوصيّة الدينيّة

المقصود هنا بالخصوصيّة الدينيّة، ما يرتبط بالشؤون المعرفيّة التي يعتبر كلّ دين من الأديان، أو حتى مذهب من المذاهب، أنها تميّزه عن غيره. وبنوع أخص:

أ – الأسس العقائديّة التي تشكّل الفحوى الإيمانيّ الذي تمّ التعبير عنه في التراث الدينيّ لكلّ مذهب؛

ب – الأسس الطقسيّة والطرق العباديّة التي يعتمدها كل مذهب؛

ج – الأسس الخلقيّة التي تترجم النظرة الإيمانيّة لكلّ مذهب، وذلك بعلاقة الإنسان بالإنسان، وبالمجتمع.

٢ - التهيئة للحضور المجتمعيّ

هذا الشق هو توسيع لما جاء في (ج) أعلاه، وهو الوجه الناظم لوجود الإنسان في عالم متعدّد الانتماءات، تخطّى فيه التواصلُ ضمن المجتمع الواحد وبين المجتمعات المألوفَ فأخذ الزمان، والمكان، والحضور معان جديدة، ومستلزمات متحرّكة وديناميّة. من هنا، لا بدّ للمجموعات الدينيّة من:

أ – الوعي بأن الأديان لا تقوم في الفراغ، وأن دورها المجتمعيّ جزء من رؤيتها لنفسها وللآخر؛

ب – الإدراك بأن إلغاء الآخر هو خطر على الأشخاص ضمن المجموعة الواحدة، وخطر على المجموعة نفسها بسبب ما يمكن أن يوّلد ذلك من فعل وردّات فعل لا تمتّ إلى حقيقة الأيمان بصلة؛

ج – التعبير الفعلي بأن التعايش هو من جوهر الأديان وليس دخيلاً عليها.

لذلك، تضع هذه المجموعات الدينيّة لنفسها برامج تأهيل تعطي هذا الحضور المجتمعيّ أبعاده الإنسانيّة.

تكامل أم تضارب؟

ربّ سائل، وعن حق، هل يتكامل هذان الخطّان من الاقتراح أم يتضاربان؟ ليست الإجابة ببديهيّة لما لهذا الموضوع من أبعاد عاطفيّة، ومن خلفيّات تاريخيّة لن يكون من السهل التغاضي عنها أو تجاهلها. رغم ذلك، فجوابي هو التالي:

١ - هذان الخطّان يتكاملان

برأيي أن هذين الخطّين يتكاملان لأسباب موضوعيّة أهمّها:

أ – لكل منهما خصوصيّة كما ذكرت، ولكل منهما جهة ناظمة واضحة. يبقى أن تحترم كلّ الجهات هذه الخصوصيّة، وتحترم تفاصيلها عند وضع الخطوات التنفيذيّة التي سأصيغها في الجزء الأخير من المداخلة.

ب – لكلّ منهما ميدان معرفي محدّد. فبينما يبقى الشق الأوّل عامًا، وتوليفيًا مقارنًا، يكون الشق الثاني خاصًّا ومحدّدًا.

ج – لكلّ منهما مضمون يحترم باقي المضامين فيسهر القَيِّمون على وضع التفاصيل على أن يأخذوا بعين الاعتبار الرؤية التي هي وراء القصد.

٢ - خطر التضارب

لكن، وبنظرة أكثر واقعيّة، لا بدّ أن نعترف أن خطر التضارب قائم، ولقد شهدت شخصيًا نماذج عنه عندما سعينا إلى تنفيذ القرار الحكومي منذ سنوات. أسباب هذا الخطر المباشرة هي:

أ – وجود مفهوم خاطئ للدين لدى عدد من المسؤولين عن الطوائف، يجعل من الدين إيديولوجيّة.

ب – وجود أصوليّة فكريّة لدى العديدين، ولو لم تكن معلنة، تؤدي إلى الإلغائيّة، وإلى التكفير. يدلّ على ذلك في أيّامنا هذه الخطاب المزدوج، واللسان الخشبيّ الذي لا يخدم الأديان ولا الأوطان.

ج – نظرة خاطئة للإنسان تستعبده باسم الدين ولا تعتبره شخصًا متواصلاً مجتمعيًا، حرًا في انتماءاته، قادرًا على تطوير مواقفه على ضوء إيمانه.

٣ - أدوار أخرى

لا بد لنا وأن نعترف أيضًا بأن مقوّمات مجتمعيّة أخرى يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في جعل هذا النموذج ممكن التطبيق. أعرضها باختصار علمًا أنّه لا بدّ من بحثها في المستقبل بشكل مفصّل.

أ – البيت

هو الوازن، والمراقب، والملاحظ الأوّل لأيّ نوع من أنواع التطرّف. لكن هذا يعني في ما يعنيه أننا أعطينا للبيت أيضًا مجال الاطلاع والمعرفة من خلال تربية تؤمّن أيضًا من خارج الإطار المدرسيّ، فالجامعات تلعب دورًا هامًا وكذلك البرامج المذاعة والمتلفزة التي تأخذ أهمّيّة متزايدة في حياة العائلات.

ب – المدرسة فالجامعة

كلّ منهما وحدة تربويّة هامة في مجال التنشئة. طبعًا، يختلف جذريًا الدور بين الأولى والثانيّة بسبب الفئة العمريّة والنضوج في كلّ منهما. لكن، تشكّل كل منهما فرصة معطاة على الصعيد الوطني للسهر على التعايش واختباره. وكلّ منهما مجال مفتوح للتأكّد من أن المتعلّم، ينمو فكريًا بشكل متوازن يحترم حريته، ونماء عقله، وممارسته المسؤولة. لا ينطبق هذا الأمر فقط على المؤسّسات الرسميّة، بل من المهمّ أن تصبح هذه المقاربة شأنًا وطنيًا يتساوى فيه التعليم الرسميّ مع التعليم الخاص، لأنّه لا يمكن أن تناقد حرّيّة التعليم مصلحة الوطن العليا.

ج– الإعلام

أخيرًا، وليس آخرًا، يأتي دور الإعلام وهو اليوم سلطة رابعة لا تمتد فقط على مساحة الوطن، بل أصبحت، مع التقانات الحديثة، تطال العالم كلّه. يعطي هذا الواقع البُعْدَ الإعلاميَّ المحلّيَّ قيمة أكبر ومسؤوليّة أضخم. للإعلام اليوم القدرة على ممارسة تأثير مستمر، يمكن أن يأخذ منحى إيجابيًا أو سلبيًا. فهو مسؤول عن المساهمة في جعل التنشئة التي يسعى إليها التوجّه الوطنيّ تصل إلى مبتغاها. كيف يتمّ ذلك دون أن نقع في قمع الحرّيات؟ هذا ما يجعل كل طرحنا اليوم شأنًا عامًا يجب أن تتضافر فيه القناعات، والنيّات، والأفعال.

اقتراح للنقاش

انطلاقًا من كلّ ماسبق، وحتى تأتي الجهود التي تُبْذَل في إطار لقاء كهذا، بنّاءة، وهادفة، أقترح اطلاق مبادرة تهدف إلى:

١ – إعداد ورقة توجيهيّة وطنيّة حول ارتباط التنشئة الدينيّة بالمواطنة، تشكّل ميثاقَ شرف وطنيًا يلتزم به جميع المعنيين بالتنشئة من تربويين، ومسؤولين دينيين، وإعلاميين؛

٢ – جعل التنشئة الدينيّة في المدارس والثقافة الدينيّة في الجامعات جزءًا من تأهيل شخصيّة المواطن، ومدخلاً لترسيخ مبدأ التعايش في العقول وليس فقط في الشكل؛

٣ – اطلاق ورشة عمل لتأهيل أساتذة متخصّصين لتأمين هذه التنشئة، مع كل ما يلزم ذلك من منهجيّات، ومراجع موثّقة، وتقانات تعليميّة؛

٤ – وضع تصوّر للمناهج، من قبل لجان خبراء، موزّع على كل السنوات المنهجيّة المدرسيّة، وعلى بعض المقرّرات الجامعيّة؛

٥ – العمل على إطلاق حملة إعلاميّة وطنيّة لتحضير الرأي العام لأهميّة تبديل نوعيّ يحفظ للوطن وحدته وتراص أبنائه.

الخاتمة

في الختام، لا يسعني إلا أن أشكركم على دعوتي لإعطاء هذه المداخلة، مشدّدًا على كون هذا التساؤل والتعاطي معه بإيجابيّة هو حاجة وطنيّة للخروج من التشنج الديني الذي يتربّص بنا. فلبنان نموذج يُحْتذى به إذا ما عرفنا أن نحافظ على خصوصيته ونطورها بفكر خلاّق، فمجتمعنا المدنيّ كان سبّاقًا في عدد من القضايا الإنسانيّة وهو اليوم مدعو ليكون كذلك في السياق العالمي الذي نمرّ به. ومن مسؤوليتنا تجاه الإنسان، ونحن مجتمعون في هذا البيت بالذات، أن نستنبط بروح إيجابيّة ما يمكن أن يكون الرد العمليّ والمعيوش، على من يشوهّون الدين ويماهون بين الانتماء الدينيّ والتطرّف.

والسلام.